الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس LMD

الشراكة الاورومتوسطية

الجزائر (دراسة حالة)

من إعداد الطلبة:

*كرفي مباركة

* شعبان شاوش مهدي

* غزالي محمد

* سماحي عبد القادر نبيل

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

*ولد الصديق ميلود

السنة الجامعية :1436هـ - 1437هـ / 2015م- 2016م

كلمة شكر

" ربي لوزعني أن أشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وأن لعمل صالحا ترضاه واصلح لي في ذريتي إني تبت عليك وعني المسلمين"

سورة الأحقاف الآية 15

الحمد لله خالقنا على كل نعمة ثم الصلاة والسلام على محمد صل الله عليه وسلم وآله الذي ببركته تنال المراتب وهو القائل من لا يشكر الناس لا يشكر الله وبعد الشكر أوى لأستاذي المشرف والمحترم"

ولدى الصديق ميلود

الذي لولا وقفته ودعمه لنا لما استطعنا الوصول بهذا العمل إلى نهايته.

وأشكر كل من وقف إلى جانبي ودعمني في انجاز هذه المذكرة المتواضعة سواء مدونة بالمراجع أو بمختلف المعلومات .

إلى جميع أساتذتنا الكرام وتحية إلى كل عمال كلية الحقوق والعلوم السياسية.

وفي الأخير كل الامتنان لكل الأصدقاء الذين أعانونا وآزرونا في هذا العمل

إهـــــــداء

يشرفني أن أقدم الشكر لمستحقيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة

أهدي هذا العمل المتواضع إلى اعز ما أملك في هذه الدنيا.

إلى من منحني العطف والحنان إلى من أعطوني الدفئ والاطمئنان إلى من هما في الدنيا مصباح وفي الآخرة مفتاح.

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وجعلهما من أهل الجنة.

إلى إخوتي الأعزاء عبد الصمد، ناصر، علي، عيسى وإلى أخواتي الغاليات: كريمة الصغيرة منها والكبيرة

أقدم هذا العمل خاصة إلى الأحب إلى قلبي زوبيدة وأحلام إلى زملائي الذين كانت بسمتهم تنير أيامي "سعاد، حدة، نجاة، مخطارية، نجاة ميسى، خديجة"، إلى رفيقة دربي وسندي إلى من ملأت وقتي وأنار وأنارت أيامي بالجامعة مع كل الحب والوفاء بن سليمان سورية.

إلى كل من تربطنا بهم علاقة قرابة وصداقة تقديرا وعرفانا إلى جميع زملائي الطلبة وإلى عمال قسم العلوم السياسية دون أن ننسى أساتذتنا الكرام.

مباركـــــــــة

إهـــــــداء

إلى نبع الحنان ومصدر الإلهام صاحبة الفضل على مر الزمان إلى من وضع الله تحت أقدامها الجنان إلى رمز الينبوع والحنان والصدق والأمان إلى التي مهما قلت فيها فلن أوفيها حقها أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها.

إلى من زرع في نفسي حب العلم والتعلم ولقنني مكارم الأخلاق إلى مثلي الأعلى في الدنيا.

أبي العزيز رحمه الله

إلى أحبة القلب ونور الصدر إخوتي وأخواتي

إلى أستاذي الفاضل ولد الصديق ميلود

وإلى جميع أصدقائي وصدقاتي

محمـــــــــد

إهـــــــداء

لو سأل القلب الأحبة بعد الله والرسول صلى الله عليه وسلم فإنه لا يعرف إلا هؤلاء إلى من حملتني وهنا على وهن، فتعبت علي في الصغر وساعدتني في الكبر بحسن صحبتها وبدعواتها الصالحة إلى الصدر الحنون أمي الغالية حفظها الله.

إلى من رباني على التقى والفضيلة، فكان درع أمان لي أحتمي به من غدر الزمن، وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان، إلى الصدر الحنون أبي الغالي حفظه الله.

إلى الأستاذ المشرف ولد الصديق ميلود.

إلى كل إخوتي وأخواتي وجميع أصدقائي.

مهـــــــدي

إهـــــــداء

إلى التي عجز القلم عن بيان فضلها إلى من وضعت الجنة تحت قدميها واعز ما أملك في الوجود إليك أمي

إلى الذي لا تكفي الكلمات لذكر فضله علي

إلى الذي أعطاني كل شيء ولم يرد جزاء وشكورا

إلى الذي أنار لي دربي إليك ابي

وإلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا.

نبيـــــل

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم في الفترة الأخيرة الكثير من التطورات في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية وخاصة التكنولوجية وتطوراتها.

وعليه فإن التحولات التي تستهدفها الساحة الدولية في إطار الانفتاح الاقتصادي والتجاري أدت إلى ظهور عدة منظمات دولية تسعى إلى تعزيز التعاون في كافة المجالات وذلك بهدف تحقيق إنجازات ومكاسب ومنافع مشتركة من خلال تبادل الإمكانيات بين دول الأعضاء، وفي هذا الإطار تندرج اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية الموقعة بين الاتحاد الأوربي ودول الجنوب البحر الأبيض المتوسط ضمن مسار برشلونة الذي عقد سمة 1995 الذي يسعى إلى إقامة منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر، ولهذا جاءت اتفاقية الشراكة التي تهدف أساسا إلى خلق منطقة يسودها الأمن والاستقرار على أساس مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وبناء منطقة يسودها الرفاه والازدهار المشترك عند طريق إقامة منطقة للتبادل الحر وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بصفة تدريجية.

وفي هذا السياق سعت الجزائر إلى عقد شراكة مع الاتحاد الأوربي من أجل إيجاد حل للأزمات المالية والاقتصادية كان ذلك في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنس الإسبانية داخل حيز تنفيذ 01 ديسمبر 2005.

وما أدى بالجزائر إلى الانضمام هو الأزمات التي واجهتها بعد الاستقلال سواء على مستوى الاقتصادي وثقافي والاجتماعي من أجل توفير الجو والظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقيام بالتغيرات على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

ومن هنا فإن هذا الاتفاق سيكون له انعكاسات وأثار على القطاع المؤسسات الاقتصادية التي ما تزال تمر بمرحلة الإصلاحات ومهما يكن فإن تحديد هذه الانعكاسات ينطلق من عدة

مرتكزات أهمها وضعية المؤسسات وأهم المراحل التي في ظل الشراكة الأورمتوسطية، وتأثير اتفاق الشراكة عليها.

ومن بين الإشكاليات والتساؤلات التي تدور حولها دراستنا هي: الإشكالية سؤال واحد تتبعها فرعية،

- ما هي الشراكة الأورومتوسطية؟ وأين تكمن أهميتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟
- ما هي انعكاسات اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- ما هو واقع هذه المؤسسات الاقتصادية في ظل الشراكة الأورومتوسطية؟

الفرضيات:

يربط بلدان الضفة الجنوبية والشمالية للمتوسط تاريخ عريق وموقع هام جدا أو إستراتيجي في العالم.

تعتبر الشراكة الأورومتوسطية فرصة للتعارف وتبادل المنافع والنهوض بالدول النامية.

الشراكة الأورمتوسطية تدعم الاقتصاد الجزائري من أجل خلق علاقات اقتصادية متكافئة بين الضفين.

الشراكة الأورومتوسطية منذ نشأتها التأطير للمنافسة بين مؤسسات الضفة الشمالية ونظارتها في الجنوب.

مناهج الدراسة:

لقد جمعت الدراسة بين منهج الوصفي والتحليلي حتى نتعرف على العوامل المتحكمة في الشراكة واستعراض ومناقشة، الأفكار والدراسات مع التركيز على أدوات تحليلية في دراسة الجوانب التي تخص الشراكة والتي هي من جوانب اقتصادية، سياسية واجتماعية وغيرها.

واستعمل المنهج الوصفي لوصف ظاهرة الدراسة والتعبير عنهما كميا وكيفيا، كما أن الاستناد إلى هذا المنهج الضروري في توظيف المتوسط والشراكة والشراكة الأورومتوسطية.

المنهج التاريخي: على اعتبار أن الموضوع يتطلب الرجوع إلى أحداث الماضية والجذور التاريخية لمشروع الشراكة الأورومتوسطية وتطور العلاقات الأوربية الجزائرية.

المنهج دراسة الحالة: لغرض جعل الدراسة أكثر صلة بالواقع ونابعة منه، ارتئينا بالواقع المعاش، وذلك بجمع بيانات المتعلقة بالوحدة محل الدراسة وذلك بمعرفة آفاق والرهانات لمشروع الشراكة الأورومتوسطية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة لهذا الموضوع في حديثه على أهم قضايا الجيو إستراتيجية المتوسطية وهو أهم الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان لتحقيقها تزداد أهمية الحديث عن الشراكة الأورومتوسطية عند ربطها بمفهوم التعاون والاندماج، وكون الموضوع يسلط الضوء على مدى ضرورة التعاون بالنسبة للمتوسطي.

كما أن المتوسط يحظى بمكانة متميزة وإستراتيجية، حيث يسعى جاهدا للإشراف على التعاون الاقتصادي وذلك من أجل التكامل.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي أدت بي إلى اختيار الموضوع دون غيره هي:

- حداثة موضوع الشراكة واحتلاله صدارة الأحداث.
- قيمة وأهمية الموضوع في جميع مجالات.
- ولذلك قلة البحوث الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع.

صعوبات الدراسة: لقد تعرضنا أثناء هذا البحث لعدة تمثلت أهمها في:

- الموضوع حديث ولا توجد فيه مراجع أكاديمية.
- عدم وجود المراجع التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.
- ضيق الوقت لإنجاز المذكرة والتأخير في إقامتها.
- وكذلك تداخل المعلومات وصعوبة ضبطها.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشراكة الأوروالمتوسطية

المبحث الأول: ماهية الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول: تعريف الشراكة.

تعريف الشراكة: تعتبر الشراكة في المجال الاقتصادي، مفهوما واسعات يجري تعميمه واستخدامه على نطاق واسع، ولم يظهر هذا المفهوم غلا في السنوات الأخيرة لقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

"أنها مشروع يشارك في امتلاكه أو إدارته طرفان أو شخصان من دولتين مختلفتين".

"الشراكة عبارة عن نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمتميزة القائمة بين المؤسسات، والمبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية، والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعلمين".

"هي تقارب بين عدة مؤسسات مستقلة قانونيا، لأجل التعاون في مشروع معين أو نشاط خاص بتكثيف وتنسيق المجهودات وتبادل الكفاءات والوسائل والمصادر الأساسية".

هي اتفاقية تعاون طويل أو متوسط المدى، يتم بين مؤسستين أو أكثر، مستقلة قانونيا متنافسة أوغير متنافسة، والتي تنوي على أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك"[1].

[1] – عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989، 1989، ص24.

❖ **الشراكة:**

مفهوم حديث في أدبيات العلاقات الدولية تم استعماله كأداة مرة عام 1957 من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والشراكة تحمل رو... أشمل من التعاون وقد تختصر على القطاع محدد أو قطاعات متعددة.

واليوم وبعد الحرب الباردة يطلق مصطلح الشراكة ويتماشى وطبيعة المرحلة حيث تشعر البلدان العربية في العالم الثالث أنه يمكنها أن تشارك الدول الكبرى في قضايا تنموية وتعاونية وغيرها دون ضغط وإنما تشاور فيحصل حل لمشاكل تربط طرفين[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج تعريف شامل بمعنى الشراكة هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي أو تجاري، وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس مال، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام العلاقات التجارية والمعرفية التكنولوجية المساهمة كذلك في كافة العمليات ومراحل الإنتاج والتنسيق.

وبالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون لمدى مساهمة كل منها المالية والفنية.

[1] – عبد السلام أبو قحف، نفس المرجع، ص28.

المطلب الثاني: أشكال الشراكة.

يمكن أن تأخذ الشراكة عدة أشكال منها:

1- **الشراكة الصناعية:** وهي تخص المجال الصناعي، أين تجمع الأطراف وتتعاقد على إنجاز مهام وأعمال صناعية وذلك بمشاركة التجهيزات والوسائل ومختلف عوامل الإنتاج، تتضمن الشراكة الصناعية عدة من أنواع منها:

المقاولة من الباطن، اتفاقيات التخصص والصنع، وعقود الشراء المبادلة[1].

2- **الشراكة التجارية:** تؤدي الشراكة في الميدان التجاري دورا ديناميكيا في مجال نشاطات بيع وشراء المنتوجات داخل الأسواق المحلية أو الدولية. وتتمثل هذه الصيغة في التعاون المشترك بين المؤسستين أو أكثر تعاني المؤسسة الأصل من ضعف في تسيير نشاطها التجاري، وبالتالي تلجأ للشراكة لترويج جزء من منتجات في السوق المحلية أو الخارجية وفتح شبكات جديدة للتوزيع.

وهناك أشكال عديدة للشراكة التجارية نذكر منها:

إنشاء شراكة كشتركة، منح عقود الامتياز، التعاون الأفقي للتموين.

3- **الشراكة في ميدان البحث والتطور (الشراكة الفنية):** تظهر هذه الشراكة التقنية في البحث والتطوير من خلال الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات والتعاون على تخفيض المخاطر، وقد برز هذا الشكل من الشراكة بدرجة عالية في القطاعات التالية: شركات الأدوية العالمية، البحث والتطوير بين الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الكبرى، في ميدان إنتاج الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات... الخ[2].

[1] – قليش عبد الله، "أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)، العدد 29، جويلية 2006، ص240.

[2] – قليش عبد الله، المرجع السابق، ص141.

4- **الشراكة المالية:** يظهر هذا الشكل من خلال مساهمة شركة أو مؤسسة ما في رأس مال الشركة أخرى أو أكثر. هذه الصيغة تتيح للمؤسسة المساهمة الحق في توجيه إدارة وسياسات المؤسسة التي تمت المساهمة في رأس مالها وهذا ما يخدم مصالح المؤسسة المستمرة في تطوير منتجاتها وتكنولوجياتها التسويقية.

بعد هذه التقسيمات التي ذكرناها للشركة، بقي أن نشير إلى أن المؤسسة الواحدة يمكنها أن تضم عدة أشكال للشراكة، ومع مؤسسات مختلفة أو مع نفس المؤسسة، وهذا انطلاقا من طبيعة النشاطات التي ترغب في تطورها[1].

5- الشراكة الاجتماعية والثقافية:

اعتبرت الشراكة في الميدان الاجتماعي والثقافي والإنساني أساسية فالتقاليد الثقافية والحضارة في كلتا جهتي المتوسط، الحوار بين الثقافيات والمبادلات الإنسانية العلمية والتكنولوجية هي بمثابة عامل أساسي في تقارب الشعوب وذلك اعتمد على:

1. دعم الحوار والاحترام المتبادل بين الثقافات والأدبيات كشرط ضروري للتقارب بين الشعوب.
2. تنمية الموارد البشرية في ميادين التربية والتكوين والتشديد على أهمية التنمية الاجتماعية.
3. تشجيع مبادرات دعم المؤسسات الديمقراطية وتقوية دولة القانون والمجتمع المدني، التأكيد على دور هذا الأخير في دعم التعاون غير المركزي في بين الضفتين.
4. إقامة تعاون في ميدان الهجرة غير الشرعية واتخاذ إجراءات مناسبة للوقاية من الإرهاب وكأنه الآفات الأخرى كالمخدرات، الجريمة الدولية ومظاهر العنصرية.
5. المشاكل السوسيوسياسية وإفرازاتها نتيجة للركود اللاتنموي بالإضافة إلى البطالة والفقر.

[1] – هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي في تجاه الجزائر، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، ص264.

6. العمل على الإصلاح المباشر والشامل لقطاع التكوين المهني[1].

المطلب الثالث: دوافع وأهداف الشراكة.

❖ **أولا: دوافع الشراكة.**

أضحت الشراكة بين المؤسسات والاقتصادية ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، وإضافة لذلك تنحصر الدوافع لاختيار هذا البديل الإستراتيجي في العناصر التالية:

ظهور وتنامي ظاهرة العولمة، والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية، كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة. وقد أصبح مسؤولوا المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت فيه الحواجز التجارية بين أسواقه[2].

تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير، ولهذا تبحث المؤسسات عن إستراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية، والتي تتيح لها نقلا أرخصا للتكنولوجيا بدلا من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجية معينة، دون ضمان كاف للنجاح.

التغيرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات، التي تستدعي اهتماما بالغا من المؤسسات الاقتصادية، كما تعتبر حافزا للدخول في مجال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي كما من شأنه أن يؤثر سلبا على مستقبل المؤسسة.

المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية: إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقتها في مواجهة المنافسة محليا ودوليا والشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة.

[1] – هشام صاغور، المرجع السابق، ص267.

[2] – عبد المجيد قدي، المدخل إلى المؤسسات الاقتصادية الكلية، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص241.

الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية والثقافية والبيئية.

مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات، وتوفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة[1].

❖ **ثانيا: الأهداف.**

- فإن التعاون من خلال الشراكة يهدف إلى:
- تحويل أو اقتناء مهارة محددة:
- تنتج المهارة بالاحتكاك بين الأفراد والأساليب والآلات، لذا فالتحويل المهارات من خلال الشراكة ينبغي تحويل المناهج والطرق التقنية المرلفقة لتلك المهارات، كما تتطلب هذه العملية تسطير برنامج التكوين الأفراد وتدريبهم على هذه الطرق.
- سهولة الدخول إلى السوق الدولية:
- وذلك من خلال اختبار شريك يسهل عملية الدخول إلى السوق الدولية، ويساعد في تقليل تأثير القيود والمحددات التي تعيق هذا الهدف كتكاليف العمليات التشغيلية التي يتطلبها الدخول للأسواق الدولية.
- المشاركة في المخاطر[2]:
- يستخدم أسلوب الشراكة لتقليل المخاطر التي يمكن من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة، أو على الأقل السيطرة النسبية على الآثار السلبية أو التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر.
- التقليل من حدة المنافسة:

[1] - Boualem Aliouat; les staratégies de coopération industrielle, Ed- Economica paris, 1996, p14.

[2] - هشام صغور، المرجع السابق، ص268.

- تسمح اتفاقيات الشراكة بتوسيع انتقال التعارف التكنولوجية والتجارية وغيرها: وبالتالي تضمن نوع من الثقة المتبادلة، مما يرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي تقود الكثير من المؤسسات إلى تحسين وضعيتها التنافسية في السوق.
- جلب طاقات وإمكانيات جديدة:
- يمكن للمؤسسات أن تجلب طاقات وإمكانيات جديدة من خلال علاقات الشراكة، لتضيفها إلى نشاطاتها الرئيسية، مما يسمح لها بخلق فرص استثمار إضافة في قطاعات ومجالات مكملة لنشاطها الرئيسي.
- اكتساب التكنولوجيا والتحكم فيها:
- أن التطور التكنولوجي عامل مهم في تطوير المؤسسة ويلعب دور مهم في التحسين من جودة المنتج والمدة والزيادة في المردودية وتطوير أساليب الترويج، والتخفيض من التكاليف. لهذا على المؤسسة الدخول في شراكة من أجل الحصول على هذا العامل كالإستراتيجية المستقبلية[1].

[1] – إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، ط1، ص575.

المبحث الثاني: الشراكة الأورومتوسطية مدخل مفاهيمي.

المطلب الأول: تعريف الشراكة الأورومتوسطية.

تمثل الشراكة الأورومتوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوربية أو أسوية أو إفريقية على هذه الشراكة دول الاتحاد الأوربي غربي المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية.

طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوربي وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا وإسرائيل.

الشراكة الأرومتوسطية هي نهج أوربي للتعاون مع دول كانت تقريبا إلى أمة ضمن ذاكرة النفوذ الأوربي بأسواقها وموادها الأولية وتعني الشراكة بالنسبة لأوربا على أنها عبارة عن مصالح مشتركة تهدف إلى تكثيف المبادلات الاقتصادية والتعاون في المنطقة وتفسير ذلك بأنها تكثيف وتدعيم الأوربي لحكومات ودول تعاني من مشاكل معينة وبالأحرى فهي دعوة للتفتح.

ما تعرف كذلك بعملية برشلونة أو يوروميد Euromed بدأ عام 1995 من خلال مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي والذي اقترحته إسبانيا ونظمه الاتحاد الأوربي لتعزيز علاقاته مع البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا وعبر آسيا كما اقترح فيه العديد من السياسات من بينها الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، تحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركائه[1] .

[1] – عمورة جمال، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، يناير، 2006.

المطلب الثاني: محور وأهمية اتفاق الشراكة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

يرتكز اتفاق الشراكة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي الجزائري على إقامة منطقة تجارة بين الطرفين فضلا عن اهتمام واضح بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وأمنية، وفيما يلي أهم المحاور التي شملتها الاتفاقية مع التركيز على الجانب الاقتصادي.

1) المحور السياسي:

ويتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجالين السياسي والأمني وتسعى الاتفاقية التواصل من خلال الحوار المتواصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وخاصة تلك المرتبطة بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية الإقليمية[1].

2) التنقل الحر للسلع:

تقوم المجموعة الأوربية والجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا وخلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد. اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ تبعا لمحاور الاتفاقية وطبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع، الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة[2].

فالمنتجات الصناعية المستوردة من طرف الاتحاد الأوربي تعفي من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي أو إجراءه له مكافئ، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوربي فقد صنفت حسب الاتفاقية.

3) تجارة الخدمات:

تمنح الجزائر لشركات المجموعة المؤسسة على إقليمها وممولي الخدمات التابعين للدول الأعضاء المجموعة الأوربية معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركاتها ابتداءا من دخول الاتفاقية

[1] – عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص158.

[2] – محفوظ العشب، الوجيز في القانون الاقتصادي (النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص158.

حيز التنفيذ كما تمنح المجموعة الأوربية ودورها الأعضاء لممولي الخدمات والشركات الجزائرية المؤسسة على إقليمها نظاما ممثالا. وفيما يخص قطاع النقل البحري وفي إطار النشاطات التي تمارسها الشركات البحرية لأداء الخدمات الدولية للنقل البحري بما في ذلك خدمات النقل بمختلف وسائله التي تشمل جزءا بحريا برخص كل الطرق بإنشاء واستغلال فروع من شركات الطرق الأخرى على إقليمية في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لشركائه أو فروعه ويمتنع الطرفان عن اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل شروط إنشاء شركائهما أو استغلالها أكثر تقيد مما كانت عليه اليوم الذي يسبق تاريخ توقيع هذا الاتفاق، كما يلتزم الطرفان بالتطبيق الفعلي لمبدأ الدخول للسوق والتجارة الدولية على أساس تجاري[1]

4) المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة:

المدفوعات التجارية وتداول رؤوس الأموال: تضمن المجموعة والجزائر اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، التداول الحر لرؤوس الأموال، الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر والتي تتم في الشركات أنشئت وفقا للتشريع الساري وكذا تصفية نتاج هذه الاستثمارات وكل فائدة تنجم عنها وإعادتها إلى الوطن، ويلتزم الطرفان في هذا الإطار برتخيص كل المدفوعات الجارية المتعلقة بصفقة جارية وبدلك بعملية قابلة للتحويل، كما يتشاور الطرفان لتوفير الظروف الضرورية قصد تسهيل تداول رؤوس الأموال وصولا إلى تحريرها التام، وقد نصت المادة 40 من الاتفاقية على ضرورة الاحتكام إلى الأحكام الخاصة بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وكذا القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي في حالة مواجهة أحد الطرفين لصعوبات قصوى في ميزان المدفوعات.

المنافسة وأحكام اقتصادية أخرى: وردت النصوص المتعلقة بالمنافسة والمرتبطة بالحالات التي لا تتوافق مع الأداء الصحيح للاتفاقية بين مجموعة والجزائر ومن خلال المادة 41 من الاتفاقية التي أشارت إلى الممارسات والاتفاقيات بين المؤسسات التي سيكون هدفها منع المنافسة أو تحديدها

[1] – محفوظ العشب، الوجيز في القانون الاقتصادي، مرجع سابق، ص160.

أو تعطيلها أو من خلال الاستغلال المفرط من طرف إحدى المؤسسات أو عدد منها لوضعية مسيطرة على كافة الأقاليم أو لجزء منه[1].

5) التعاون الاقتصادي:

يهدف التعاون في المجال الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والمستمدة، وفي هذا الإطار يتعهد الطرفات بتعزيز تعاونهما الاقتصادي بما يخدم المصلحة بتقريب الاقتصاد الجزائري واقتصاد المجموعة وبالأخص الاقتصاد الذي يولد النمو ومناصب الشغل، والعمل على تحليل المبادلات بين الجزائر والمجموعة.

ويعمل على تشجيع التكامل الاقتصادي بين الدول المغربية وذلك بتنفيذ كل التدابير من شأنه أن يساهم في تنمية هذه العلاقات، وكما تشجع الاتفاقية في هذا المجال التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي الذي يهدف إلى إقامة روابط دائمة بين المجموعات العلمية لكل طرفين وتعزيز قدرات البحث في الجزائر وتحفيز الابتكارات التكنولوجية وتبادل الخبرات.

✓ **البيئة:** تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون في مكافحة تردي البيئة والتحكم في التلوث والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بهدف ضمان تنمية مستدامة التعاون الصناعي وترقية وحماية الاستثمارات.

✓ **الخدمات المالية:** يهدف التعاون إلى تحسين الخدمات المالية وتطويرها من خلال دعم الإصلاح المصرفي والمالي بالجزائر والعمل على تطوير السوق المالية فيها وكذا تبادل المعلومات حول التنظيمات والممارسات المالية وأعمال التكوين[2].

كما يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعهما الخاصين في مجال المنافسة وإلى تبادل المعلومات في الحدود التي يسمح بها سر المهنة، وفي حالة تعرض إحدى الطرفين لأضرار من

[1] – الأخضر أبو العلا عزوي وغانم جلطي، الحكم الرشيد بخصوصه المؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، مارس 2006.

[2] – إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص577.

جراء الممارسات المشوهة للمنافسة يمكنه اتخاذ التدابير الملائمة خلال 30 يوم والاحتكام إلى لجنة الشراكة.

وتقوم الجزائر والدول الأعضاء ودون الإخلال بالتزاماتهما إزاء اتفاقية "الجات" بالتعديل التجريبي لكل احتكارات الدول ذات طابع تجاري، بحيث تضمن عند نهاية السنة الخامسة التي تلي دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ عدم التمييز بين رعايا المجموعة الأوربية والرعايا الجزائريين فيما يخص شرط التمويل بالسلع وتسويقها.

فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية والمؤسسات المتحصلة على حقوق خاصة أو حصرية بتأكد مجلس الشراكة من أنه ابتدأ من السنة الخامسة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ لا يتم اتخاذ ولا إبقاء أي تدبير من شأنه أن يخل بالمبادلات بين المجموعة والجزائر ويتعارض مع مصالح الطرفين.

يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية وفقا لأعلى المقاييس الدولية بما في ذلك الوسائل الفعلية للدفاع عن مثل هذه الحقوق، وفي حالة ظهور صعوبات تعقد متساورات عاجلة بناءا على طلب أحد الطرفين قصد التوصل إلى الحلول المناسبة[1].

- ✓ **الزراعة والصيد البحري:** يهدف التعاون إلى تحديث وإعادة هيكلة قطاعات الزراعة والغابات والصيد البحري من خلال دعم السياسات الهادفة إلى تنمية الإنتاج وتنويعه وتحقيق الأمن الغذائي.
- ✓ **النقل:** يهدف التعاون إلى دعم إعادة هيكلة النقل وتحديثه وتحسين تنقل المسافرين والسلع وتطبيق مقاييس الاستغلال المماثلة لتلك المعمول بها في المجموعة.
- ✓ الإعلام والاتصال: ترجع أعمال التعاون في هذا المجال نحو تبادل المعلومات والمساعدة التقنية وتوحيد المقاييس والعمل على نشر التكنولوجيات الجديدة في هذا المجال وتمكين

[1] – إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص279.

المؤسسات الجزائرية من المشاركة في مشاريع نموذجية أو برامج أوربية حسب كيفيتها الخاصة في المجالات المعينة.

✓ **الطاقم والمناجم:** حيث تهدف الاتفاقية إلى تطوير الشركة بين المؤسسات الجزائرية والأوربية في نشاط التنقيب والإنتاج والتدويل والتوزيع وخدمات الطاقة والمناجم ودعم جهود إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لقطاع الطاقة والمناجم مع ضرورة التأهيل المؤسساتي والتشريعي التقني والتكنولوجي من أجل تحضير هذه المؤسسات للدخول في اقتصاد السوق.

✓ **السياحة والصناعة التقليدية:** تؤكد المادة 62 من الاتفاقية على ضرورة تعزيز تبادل المعلومات حول التدفقات والسياسات الخاصة بالسياحة وتحفيز تبادل الخبرات قصد تنمية متوازنة[1]. ومستديمة للسياحة وكذا تكييف أعمال التكوين في مجال التسيير الفنادق والحرف الخاصة بالسياحة والصناعات التقليدية ودعم الخوصصة في هذا القطاع.

✓ **التعاون في المجال الجمركي:** يهدف التعاون إلى ضمان احترام نظام التبادل الحر من خلال تبسيط عمليات المراقبة والإجراءات الجمركية وتطبيق وثيقة إدارية وحيدة مماثلة لوثيقة المجموعة مع إمكانية الربط بين الأنظمة العبور التابعة لكلا الطرفين ذو الإخلال بأشكال التعاون الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

✓ **التعاون في مجال الإحصاء وحماية المستهلكين:** حيث تؤكد المادة 64 من الاتفاق ضمان التماثل واستعمال الإحصائيات بما في ذلك الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية والمالية العامة وميزان المدفوعات والهجرة والنقل.

6) التعاون المالي:

في إطار إمكانيات المجموعة إلزامية دعم برامج التعديل الهيكلي في بلدان البحر الأبيض المتوسط قصد إعادة التوازنات المالية الكبرى وتوفير محيط اقتصادي مناسب لتعجيل النمو وتحسين رفاهية

[1] – إبراهيم سعد الين عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص281.

السكان الجزائريين وتنسيقا مع المؤسسات المالية وتحرص المجموعة الأوربية والجزائر على تكييف الأدوات التي شأنها مرافقة سياسات التنمية وتلك إلزامية إلى تحرير الاقتصاد الجزائري[1].

7) التعاون الاجتماعي والثقافي:

يتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الاتحاد والجزائر، وقد ركزت الاتفاقية في هذا المجال على تحسين شروط العمل للجزائريين العاملين بصفة قانونية في أول الاتحاد وعدم التمييز بينهم وبين رعاياهم فيما يخص:

ظروف العمل، الأجور، الضمان الاجتماعي، كما تمنح الجزائر لرعايا الدول الأعضاء العاملين على إقليمها ولأفراد عائلاتهم نظاما مماثلا كما تنص الاتفاقية على ضرورة قيام الحوار والتعاون بين الطرفين في المجال الاجتماعي والثقافي[2].

أهمية اتفاق الشراكة بالنسبة للاقتصاد الجزائري:

أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي يتم في الواقع بين تكتل متطور تكنولوجيا وفنيا وماليا مكون من 15 دولة صناعية مستوى داخل الفرد فيها مرتفع يتمتع بسوق واسع وإنتاج وفير ذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة، تطبيق سياسة زراعية مشتركة وتتمتع بحماية كبيرة، وبلد صغير متخلف، يعتمد على إنتاج وتصدير منتج وحيد وهو المحروقات يتخبط في مشاكل اقتصادية وهيكلة عويصة تالع للاتحاج الأوربي بحولي 56% من تجارة الاتحاد الأوربي. مثل هذه المعطيات[3]. من شأنها أن تعكس الوضع السيء للاقتصاد الجزائري أمام الاقتصاد الأوربي، وتؤثر على عدم التنافس بين الطرفين إلا أن هذا لا يمنع إمكانية تحقيق الاقتصاد الجزائري لبعض المكاسب من وراء هذه الاتفاقية منها:

[1] – تشام فاروق، "أهمية الشراكة العربية الأوربية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر"، الندوة الدولية، "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوربية"، مطبق، 2004، ص187.

[2] – تشام فاروق، المرجع السابق، ص189.

[3] – المرجع نفسه، ص189.

إن اتساع السوق الخارجي وتنفيذ سياسات الإصلاح والتكييف على المستويين الجزئي والكلي سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية التي من شأنها زيادة الدخل والعمالة والتخفيف من البطالة.

من المتوقع أن يؤدي التخفيض الجمركي على الواردات إلى زيادة حجم الاستهلاك العائلي وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى توسيع وعاء الضرائب على الاستهلاك، الأمر الذي يحسن الوضع الموازي، ويقلص من تبعية الإيرادات الميزانية للجباية اللفظية.

يؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقية إلى زيادة كل من الصادرات والواردات وتتوقف المحصلة النهائية على قدرة السياسة الاقتصادية على تأهيل الاقتصاد حتى يتم التحرير النهائي للتجارة.

إلا أن فتح الأسواق الجزائرية أمام الصادرات الصناعية والأوربية سيؤدي إلى تقلص بعض الصناعات وبالذات تلك التي تتمتع بالحماية أما الصناعات القادرة على زيادة صادراتها سوف تستفيد من هذه المشاركة.

هذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة اتحاد جمركي أو المنطقة تبادل حر من قبل إحدى الطرفين مع أطراف أخرى على ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة وفي إطار هذه الاتفاقية، تلغى التقييدات الكلية والإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر والمجموعة الأوربية عند بدء سريان هذا الاتفاق[1].

لا يتم إدخال أي حق جمركي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم أثر ممثال على المبادلات بين المجموعة والجزائر ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من المجموعة الأوربية ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام وإذا أجري تخفيض على جميع يعد الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة.

[1] – تشام فاروق، المرجع السابق، ص190.

بالنسبة للمنتجات الصناعية ويتعلق الأمر بالمنتجات التي يكون منشأها المجموعة والجزائر والخاصة بالفصول من 25 إلى 27 من المدولة المشتركة للاتحاد الأوربي، والتعريفة الجمركية الجزائرية عدا المنتجات المشار إليها[1].

نتائج الشراكة الأوروجزائرية:

1) إن من نتائج الشراكة الأورو جزائرية وفي صلتها انعكاسات إيجابية على اقتصاد الجزائري، حيث يعد الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول بـــ 23، 25% من الواردات و15% من الصادرات وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تحتل المرتبة 21 ضمن الشركاء التجاريين بالاتحاد الأوربي.

فقد قدرت المبادلات التجارية خارج المحروقات بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي خلال شهر جانفي 2009 إلى 55.4% مليار دولار وحسب إحصائيات مصالح الجمارك فإن قيمة الواردات بلغت 79.1 مليار دولار، أما الصادرات فبلغت قيمتها 76.2 مليار دولار، وتمثل نسبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوربي 16.67% من إجمالي الصادرات، وتأتي فرنسا في المرتبة الأولى حسب بيانات مصالح الجمارك.

كما أن فكرة إنشاء منطقة للتبادل الحر في آفاق سنة 2010 تعد نقطة بالغة الأهمية لا لشيء سوى أن الطرف الجزائري مضطر لتحسين الاقتصاد الوطني حتى لا يدفع ثمن تأخره الاقتصادي، عند دخول هذه المنطقة[2].

2) إن الشق السياسي في اتفاقية التعاون أو حتى الشراكة مرهون بمدى صدق واستعداد الاتحاد الأوربي لتبني مواقف أكثر شجاعة، وتبدأ من خلاله حرصها على استمرارية العلاقة مع الطرف العربي الجزائري وهو أمر مستعبد إلى يومنا هذا بسبب الاختلاف الواقع بين مكونات الاتحاد الأوربي حول الكثير من القضايا والمشاكل الداخلية والخارجية.

[1] – محفوظ العشب الوجيز، المرجع السابق، ص160.

[2] – هشام صاغور، مرجع سابق، ص284، 285.

وهذا ما يعكسه استمرار الضعيف للاتحاد الأوربي اتجاه مجموعة من القضايا العربية العالقة مثل: "قضية الصراع الإسرائيلي" أو ما تعلق الأمر بالأزمة الجزائرية الداخلية.

إن السعي للبحث عن بديل غير الاتحاد الأوربي شيء يفتقد إلى التكريس والوقاية إلا أن هذا يضفي طابع استحالة عن أي محاولة وإن كانت لتجعل التعاون يميل إلى التوازن بين الطرفين، وعلى هذا الأساس وبحكم إن منطقة البحر الأبيض المتوسط تجتاز تحول حاسم سيحدد مستقبل التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوربي للقرن الواحد والعشرين بكامله، ولهذا يستوجب طرح سياسات أكثر جدية وتتطابق وعصر التكتلات من النوع الجديد وعلى ضوء بوادر المنافسة القوية للولايات المتحدة الأمريكية التي تشكل مصدر تهديد على مصالح الاتحاد الأوربي، وبهذا فإن الحاجة إلى التخلي عن السياسة الغامضة لأوربا ولإقامة مشاريع إقليمية مشتركة وتجاوز الخلافات السياسية ضرورة يمليها الواقع.

3) إن أسباب التباعد في وجهات النظر والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوربي نفسها هي الأسباب والمقدمات التي تدفع إلى التقارب وهي رجوع الأمن والديمقراطية والتنمية ولإنعاش الاقتصادي بحيث هذه مقومات التعاون والشراكة.

4) لقد طبق مع الجزائر والاتحاد الأوربي لعبة المصالح وازدواجية المعايير في علاقته مع الجزائر أثناء الأزمة التي عصفت بالبلاء، حيث كان الأول يندد ويستنكر حيال المجازر التي ارتكبت في الجزائر، في نفس الوقت كانت أبرز العواصم الأوروبية تأوي وتعطي حق اللجوء السياسي لقادة الحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحتلة بحجة أن أراضيها مسخرة للعمل الديمقراطي الحر[1].

[1] – هشام صاغور، المرجع السابق، ص285-286.

خلاصة الفصل الأول :

يمكن القول في خاتمة هذا الفصل دوافع أخرى تؤدي اللجوء إلى الشراكة، أو لها مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات، وثانيها ضمان توفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة الأزمة الاختراق الأسواق الجديدة، وثالثهما تحقيق رافعة تمويلية جديدة بتكلفة محدودة، كما تحقق الشراكة قدر كبير من فرض التحول إلى العالمية بأسلوب متدرج ومخطط.

الفصل الثاني

تمهيد:

تحتل المؤسسات الاقتصادية دورا رياديا في دعم الجهود التنموية كافة الاقتصاديات لاسيما النامية منها والجزائر كالدولة نامية انتهجت الأسلوب الاشتراكي كأسلوب نشيد تحقيق التنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية غداة المتوفاة من تمهيد الانتهاج سياسة جديدة تقوم على الخصوصية الحرية الاقتصادية هذه السياسة قوامها المؤسسات الاقتصادية باعتباره أحد أهم أعمدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة الاقتصادية في الجزائر.

واجهت الدولة الجزائرية بعد نيلها الاستقلال أوضاعا أقل ما يقال عنها أنها أزمة متعددة الأوجه سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، فكان على المسئولين آنذاك البحث بسرعة عن طريقة أو طرق التي تسمح بالخروج تدريجيا من هذه الأزمات المعقدة ثم الدخول فيما بعد في تنمية اقتصادية شاملة وكما نعلن فإن المؤسسات الاقتصادية كما تجمع البلدان تتحمل عبء الأكبر في عملية التنمية.

ولكي تحقق هذا ما رعت الجزائر إلى تبني النموذج الاشتراكي واتخذت من القطاع العام الأداة الرئيسية للقيام بالعملية التنمية من خلال تنشيط المؤسسات الموروثة بعد الاستقلال وإنجاز مؤسسات أخرى ذات حجم وأهمية المطلوبة[1].

توفير الجودة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، عملت الجزائر منذ استقلالها وحتى انعقاد مؤتمر برشلونة الاشتراكية الأورومتوسطية على قيام بالعديد من الإنجازات والتغيرات على مستوى المؤسسات الاقتصادية لذا فبناء الدولة الجزائرية آنذاك استمد من مختلف المواثيق الوطنية ابتداء من ميثاق الوطني لسنة 1976 هذه المواثيق توضح الخطوط العريضة للبرنامج التنموي للبلاد الذي يعتمد على التخطيط في التنظيم الاقتصاد الوطني أي أن الجزائر اختارت النهج الاشتراكي الذي يتطلب اقتصاد مخطط لطل النشاطات.

إن تفضيل الجزائر لمثل هذا الاختيار قادها إلى القيام سلسلة من العمليات والتأمينات طبقا لقوانين ومراسيم تحدد ذلك وهذا في ما يلي:

- تأميم جميع المعمرين وجميع الأملاك الشاغرة.

[1] – ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

- تأميم المؤسسات المنجمية سنة 1966 والجهاز المصرفي وتعديله سنة 1969.
- بذل جهود حيازة في الميدان التكوين وإنشاء هياكل البحث العلمي.
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

من خلال ما سبق نرى أن الدولة هي أصبحت صاحبة رأس مال الذي وجهته في تخطيط تنمية وطنية وفقا لمخططات تنموية وعلى ضوء هذه المخططات تم إنشاء وحدات صناعية، تنمية الزراعية، بناء مرافق اجتماعية[1].

[1] – شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية (حالة المغرب العربي)، د.ي، ص173.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة الاقتصادية.

إن مفهوم المؤسسة لا يتفق عند تعريف واحد وذلك لكثرة الأسباب التي أنشأت من أجلها ولتعدد أهدافها وأصنافها نعد من بين تعاريف ما يلي:

المؤسسة هيكل تقطيع اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق؟؟؟ وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي وجد فيه وتبعا لحجم ونوع نشاطه[1].

أولا: مفهوم المؤسسة العمومية.

التعاريف التي أعطيت للمؤسسة نصب في مجملها على أنها مؤسسة مملوكة ومسيرة من قبل الدول وإليها يعود أمر مراقبتها لكن هناك من لا يكفي بتعريفها من ناحية الملكية والتسيير والمراقبة بل سيرى بأنه لكي نطلق على المؤسسة اسم مؤسسة عمومية يجب توفير بعدين أساسيين[2].

البعد الأول:

ويتمثل في توفيرها على بعد المؤسسة والتي لا تتوقف عند الملكية والرقابة العمومية بل تتعداها إلى المنفعة العامة ولذلك تعتبر المؤسسة عمومية بتوفير ما يلي:[3]

تكون ملكيتها للسلطة العمومية مركزية كانت أو محلية وذلك بحصة تفوق 50% تكون تحت مراقبة السلطة المالكة التي يروج إليها تعيين هيئة التسيير واتخاذ القرارات الهامة أنشئ بهدف

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير (الحقائق والأهداف والتداعيات)، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط1، 2005، ص115.

[2] - Boualem Aliouat, les strategies de corporation industrielle, ED-Economica Paris, 1996, 30.

[3] - Sadk m management desntreprise publiques, les presses d'alger, 1999, pp 18-19.

الوصول إلى أهداف عمومية تكون متعددة الأبعاد تمارس هذه المؤسسات نشاطات ذات طابع صناعي أو تجاري وتحدد أهداف الاستثمار والربح وتسويق ما تستنتجه على شكل سلع وخدمات.

المطلب الثالث: عوائق التي واجهت تطور المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

إن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واجهت العديد من المشاكل المعقدة والضغوط الاقتصادية والشريعة التي أصبحت تمثل عائقا نحو تقديمها ونموها فإذا أخذنا المؤسسات العمومية فهي تعيش مرحلة صعبة نتيجة ما يمارس عليها من إصلاحات تتعلق بطبيعة ملكيتها وأنماط تسييرها أما المؤسسات الخاصة الصغيرة منها والمتوسطة، رغم أنها تشكل مركز نقل التنمية الاقتصادية حسب الطبيعة السياسية فهي لا تزال المرحلة الأولى من ولادتها وتتطلب عناية وإمكانيات للدفع بها.

أولا: العوائق الداخلية[1].

تتلخص العوائق الداخلية التي تقف في وجه المؤسسة الاقتصادية في:

1- قدم آلات الإنتاج التي أصبحت تحتاج إلى صيانة مكلفة فقد أثر قدم آلات سلبا على الإنتاج نتيجة لتعطلات المتكررة.

2- ضعف التكوين ونقص التأطير وعدم اتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير إضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري.

3- ضعف التكنولوجيا المستعملة وصعوبة الحصول على المعلومات التي تعتبر من العناصر المهمة في رسم السياسات الإنتاج والمخططات التسويقية.

4- عدم القدرة على التحكم في تسيير التكاليف والمخزونات.

5- عدم القيام بعمليات الدعاية والفعلات، نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات من جهة وغياب ثقافة العمل في هذا الجانب.

[1] - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص110.

6- عدم استغلال الكامل للقدرات الإنتاجية للمؤسسات.

7- غياب نظم الرقابة الدورية.

ثانيا: العوائق الخارجية.

تشتمل هذه العوائق فيما يلي[1]:

1- المنافسة الخارجية الحادة، نتيجة التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كموجة التحرر الاقتصادي، ولانفتاح على الاقتصاد العالمي[2].

2- قلة مصادر التمويل وعجز للمؤسسات الاقتصادية عن استغلال رؤوس الأموال المتوفرة لدى البنوك.

3- الصعوبات الإدارية والإجراءات البيروقراطية وعدم استقرار القوانين التشريعية أثر سلبا على المؤسسة.

4- عدم توفر قاعدة من البيانات والإحصائيات لدى المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة.

5- إشكالية مطابقة المنتجات هذه المؤسسات مع المعايير الدولية.

6- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية يدافع التقليد أو المحاكاة مما يحد الطلب على المنتجات المؤسسة المحلية.

7- عدم وجود منافذ منتظمة لتعريف المستهلك بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات.

8- ضعف وظيفة البحث وعدم وجود مخابر والتعاون مع الجامعات كما هو معمول به في الدول المتقدمة.

---

[1] - الأخضر أو العملاء وغانم جلطي، الحكم الراشد وخصوصه المؤسسات، مجلة علوم الإنسانية الإلكترونية، العدد 28 مارس 2006.

[2] - زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، العدد 1، ص58.

تزايد العجز في الميدان الجزائري، حيث أن تخفيض المنتجات القادمة من دخل الاتحاد بشكل ضغطا على الميزان التجاري الجزائري، وبالتالي على ميزان المدفوعات وذلك بسبب تزايد الواردات الصناعية الأوربية والطلب الإضافي على سلع الوسطية في مدى متوسط أو الناتج عن التخفيضات الجمركية وبالتالي زيادة الطلب عليها وكذا الموارد المالية المفقودة بسبب التخفيض التعريفي.

عدم إمكانية حماية الصناعة خاصة الناشئة منها بالنسبة للدول الأقل تطورا مثل ما هو الحال بالنسبة للجزائر[1].

تأثير بعض أو كل الصناعات القائمة سلبا، نظرا للتقدم الصناعي الأوربي الكبير.

الحيلولة دون إقامة صناعة جديدة نتيجة انفتاح الأسواق الداخلية على المنتجات الأوربية ومن دون قيود على استيراد السلع الأكثر تطورا وذات التقنية العالمية لصناعة أجهزة الإعلام الآلي والأجهزة الطبية وغيرها، وقد ينتج عن ذلك التوجه نحو الموارد الأولية والسلع المصنعة الخفية ذات التقنية الغير متقدمة والتي تمثل أسعارها الحقيقية في الأجل الطويل نحو الانخفاض، مما من شأنه أن يؤدي إلى تكريس التخلف واونسبيا.

- تزايد مخاطر النظام المصرفي، من خلال منافسة المصاريف الأوربية خاصة مع انتشار ظاهرة الاندماج بين المصارف حيث يزيد من قوة الطرفين المندمجين وبزوغ كفاءة أدائها ومعدلات انتاجها، كما يؤشر سلبا في الوقت نفسه على البنوك الجزائرية حيث أن وضعها وقدرتها على المنافسة (سواء على أرضها أو في الدول الأوربية نفسها) لا تدعوا إلى كثير من التفائل.

[1] - اسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة والجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص16.

المبحث الثاني: واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشركة الأورومتوسطية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة الجزائرية والخصوصية.

أن العنصر الأساسي الذي مس المؤسسات الجزائرية في إطار برنامج التعديل الهيكلي هو عملية الخوصصة التي تعتبر بمثابة تحويل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، طبقا لما نص عليه قانون سنة 1995م.

فالخوصصة تعني التقليل من دون الحكومة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد وتوليد الدخل وتتم عبر مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد أكثر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية.

لقد عرفت النصوص القانونية الجزائرية عملية الخوصصة على طريقتين حسب 95-22 الصادر في أوت 1995 هما[1]:

- تتجلى الخوصصة في نقل ملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، ويتم ذلك من خلال مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص ماديين أو معنويين[2].
- تعني الخوصصة أي معاملة تتمثل في نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديون أو معنويون خواص عن طريق التعاقد، فيتم عندئذ تحويل السلطة القانونية أو الاقتصادية إلى أشخاص خواص أو أجهزة تابعة للدولة مؤسسة على شكل مدني أو تجاري.

[1] – تشام فاروق، أهمية الشراكة العربية الأوربية في تحسين مناخ الاستعمار دراسة حالة الجزائر، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي لتحسين الشراكة العربية الأوربية، سطيف، 2002.

[2] – اسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة والجزائر، الشراكة الوطنية للنشر والتوزيع، د.ن، 2000، ص146.

المطلب الثاني: دوافع وأهداف الخوصصة.

أولا: أسباب الخوصصة.

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي بالدول إلى تبني البرامج الإصلاحية بصفة عامة وبرامج الخوصصة بصفة خاصة وهذا ضمن برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي وقد تختلف الأسباب من دولة إلى أخرى إلا أن الأسباب الرئيسية التي دفعت الجزائر إلى تبني الخوصصة تتمثل فيما يلي:

1- تدهور وضعية القطاع العام وعدم فاعليته مما شكل عبئا كبيرا على ميزانية الدول

2- ضعف الإنتاج في المؤسسات العمومية ووجود فائض في الهالة وارتفاع أجور المستخدمين بشكل لا يتماشى مع قدراتها المالية، مما أدى إلأى فقدان النجاعة وانعدام المنافسة.

3- وجود قطاع خاص ضعيف ومقبد في بعض الأنشطة التجارية والزراعية

4- تازم الوضع المالي في الجزائر من خلال ارتفاع المديونية والتضخم.

5- وجود الجزائر في مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق وتبنيها لسياسة "الباب المفتوح" أما الرأس المال الدولي وجلب المصالح الأجنبية لتطوير مفهوم الشراكة في إطار عولمة الاقتصاد.

6- ضغوطات المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، الذي يشترط من أجل إعادة جدول الديون أو وجود ضمانات لتحسين وضعية الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق برامج إصلاحية منها الخوصصة.[1]

ثانيا: أهداف الخوصصة:

- أن تبني الدولة الجزائرية الخوصصة لإصلاح اقتصادي جديد، كان بغرض النهوض بالقطاع العام وتطور الاقتصاد الوطني وتحقيق عدد من الأهداف يمكن حصرها في ما يلي:

[1] - إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 147.

- دفع الفعالية الاقتصادية من خلال انفتاح على المنافسة علما أن الفعالية الاقتصادية تبقى الشرط الأساسي في تحقيق نمو وتحديث اقتصادي ومن ثم تحقيق رفاهية اجتماعية اجتماعية.[1]

- التحول على اقتصاد السوق، الذي ينطوي أساسا على تغير الملكية وهو ما تساهم مع عينة الخوصصة.

- دفع مردودية الجهاز الإنتاجي وبالتالي الاقتصاد الوطني

- جلب موارد مالية بغية وزيادة الاستثمارات دون زيادة المديونية ضمان أفضل فعالية في تخصيص الموارد والإنتاج وتقوية دور القطاع الخاص في الاقتصاد.[2]

- الخوصصة تمثل عاملا حاسما لعملية التكثيف النسيج الصناعي وهي كفيلة بانتعاشو الاستثمارات وبالتالي المساهمة في طلق مناصب شغل جديدة.

- تعمل الخوصصة على تفعيل ديناميكية الصادرات من غير المحروقات كما تقيد الاعتبار العنصري العمل والنجاعة كمنبعين أساسيين للتروة.[3]

- إصلاح المؤسسات الاقتصادية وتحديثها وهذا ما نصت عليه المادة 04 من الأمر 1197 إذ يتعمد المتملك أو المتملكون بإصلاح المؤسسة وتحديثها، أي أن الدولة لا تقوم بالخوصصة من أجل الخوصصة بل من أجل إعادة السير الحسن المؤسسة وتطويرها وتحديثها والمحافظة على استقرارها.[4]

---

[1] – شريط عابد، المرجع السابق، ص 173.

[2] – أبو علاء عزي، الأخضر وغانم جلطي، الحكم الرشيد خوصصة المؤسسات، مجلة علوم إنسانية العدد 27 مارس 2006.

[3] – عبد السلام أو قحف، المرجع السابق، ص 155.

[4] – أحمد إبرهيم الورثي، مشاريع الإصلاح للشرق الأوسط بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى، دراسة تحليلية مقارنةن دار النشر والتوزيع سنة 2012، ص 241 -242.

المطلب الثالث: مميزات ومبادئ الخوصصة

تبعا للتحولات التي عرفها ولا يزال يعرفها الاقتصادي الجزائري، أصبحت هنا مميزات للخوصصة رغم الصورة الضبابية التي تلازم كإصلاح فهناك من يرى في الخوصصة مجرد إعادة تركيز للرجوع دون خلق إضافات جديدة تسهم في خلق القيمة المضافة وتزيد في الوعاء الجبائي خارج نطاق البترول رغم ترسانة القوانين في مجال الأسعار والبنوك والجباية والإجراءات الجمركية وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي، لكن هذا لم يصنع من وجود مميزات للخوصصة في الجزائر هي:

أولا: الإطار القانوني والتنظيمي للخوصصة:

تم صياغة الإطار القانوني للخوصصة في الجزائر خلال فترة 1995 -2001 وهو الإطار المحدد بواسطة المر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، والذي تضمن الخطوط العريضة والمبادئ العامة لعملية الخوصصة، وهذا الأمر عدل وتمم بالأمر 97 -11 المؤرخ في مارس 1997 والذي يدل كذلك 04-01 الصادر في 2001/05/20 والذي أثر بواسطة مجموعة من المراسيم المتعلقة بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

ثانيا: هيئات وطرق تنفيذ الخوصصة

إن الهيئات المكلفة بتنفيذ الخوصصة تتمثل في:[1]

الحكومة:

التي تقوم بتعيين قائمة المؤسسات العمومية المراد خوصصتها واتخاذ القرارات فيما يتعلق بملفات التنازل وتحويل الملكية بالإضافة إلى إقرار إستراتيجية وبرامج الخوصصة والمميزات السنوية لها.

[1] – ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة دار المحمدية العامة الجزائرن 1998.

مجلس مساهمة الدولة:

يتولى تحديد الإستراتيجيات والسياسات الشاملة في مجال مساهمات الدولة والخوصصة كما يحدد برامج خوصصة المؤسسات العمومية وللاقتصادية بالإضافة إلى دراسة ملفات الخوصصة والموافقة عليها.

وزارة المساهمة والترقية الإستثمارات يتولى وزير المساهمات ما يلي:

1- إعدادا برامج الخوصصة بالتشاور مع الوزراء المعنيين

2- إعداد وتنفيذ إستراتيجية اتصال اتجاه الجمهور والمستثمرين حول سياسة الخوصصة.

ثالثا: لقد حددت المدة الثانية من الأمر 95 -22 القطاعات التي تشملها عملية الخوصصة وهي القطاعات ذات الطابع التنافسي، حيث تنسحب الدولة من هذه النشاطات وتحول كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص وتتمثل هذه القطاعات في:

1- الدراسة والإنجازات في مجال البناء والأشغال العمومية.

2- الفندقة والسياحة.

3- التجارة، والتوزيع.

4- الصناعات التحويلية في مجال الميكانيك والإلكترونية والكيمياء كما أن هناك مجموعة من الشروط الحكومية لإتمام عملية الخوصصة هذه الشروط متمثلة فيما يلي[1]:

1- **الشروط الاقتصادية:** تتمثل في الحرص على أن يكون تقييم المؤسسة للتنازل بقيمتها الحقيقية، لتفادي إهدار مداخيل العمومية بالإضافة إلى شرط ضمان استمرار الخدمة العمومية.

2- **الشروط الاجتماعية:** وهي المحافظة على مناصب العمل وإدماج العمال كمساهمين في بعض المؤسسات الموجهة للخوصصة ونظرا لصعوبة الحفاظ على المناصب العمل تم تعجيل ذلك

[1] – أحمد أويحي، (رئيس الحكومة الجزائرية)، الوضعية الاقتصادية الجزائر، ندوة صحافية، الجزائر العاصمة، 21 مارس 2006.

في الأمر 7-9-11 تم بالمقابل منح امتيازات بين التفاوض عليها كما أن إدماج العمال كمساهمين يعتبر حل مكمل للحفاظ على مناصب العمل.

3- **الشروط القانونية:** أخضع الشعر الجزائري عملية الخوصصة إلى قانون المنافسة وإلى دفتر الشروط والمقصود بقانون المنافسة أن عملية الخوصصة تكون خاضعة للسوق وهذا يعني الشفافية والموضوعية.

4- أما دفتر الشروط فيعني أن خوصصة المؤسسات العمومية محكومة بدفاتر شروط تحدد فيها حقوق المتنازل والممتلك وواجباتها.

شركات تسيير المساهمات:

تقوم بتحضير المؤسسة خوصصة وتطبيق وتوجيه وزارة المساهمات ولكي تتم عملية الخوصصة بصفة عقلانية ومنطقية بدون عراقيل نص قانون الخوصصة على إنشاء اللجنة الوطنية لمراقبة عمليات الخوصصة يتمثل دورها على احترام الشفافية والدقة والإنصاف في سير عملية الخوصصة[1].

- فيما يخص طرق الخوصصة، فقد سيطرت الحكومة في برنامجها الطرق التالية:

1- عن طريق السوق المالية (البورصة):

يمكن أن يتم إما بعرض بيع أسهم وقيم منقولة أخرى في البورصة القيم المنقولة أو بغرض علني للبيع بسعر ثابت أو يتضافر هاذين الأسلوبين معا ويمكن تجزئة الأسهم والحصص مما يسمح بمشاركة كبيرة للجمهور.

[1] - أحمد أويحي (رئيس الحكومة الجزائرية)، المرجع السابق.

2- المتناقصة[1]:

هي طريقة كلاسيكية للبيع وإبرام الصفقات وهي إجراء يستهدف الحصول على عدة عروض من عدة عارضين متنافسين مع تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أفضل عرض.

3- التنازل بالتراضي:

هي إجراء تخصيص صفقة لمتعامل واحد دون الدعوى التشكيلية للمنافسة ويكون هذا عندما يختلف الأمر بضرورة التحويل التكنولوجي واكتساب تسيير متخصص أو عندما لا يترسخ مشترون بعد الإعلان عن بيع طريق المزايدة فهذه الطريقة تجمع بين المرونة والسرعة، ولكن لديها عيب يتمثل في نقص الشفافية واحتمال التلاعب في التفاوض[2].

4- الخوصصة لصالح الإجراء:

تتم هذه الطريقة بالتنازل عن أصول المؤسسات العمومية المحلية لصالح الأجزاء.

[1] – لخضر عزي محمد يعقوبي، الشراكة الأوروستقراطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم الإنسانية (إلكترونية) العدد 14 أكتوبر 2004.

[2] – أحمد أويحي (رئيس الحكومة الجزائرية)، المرجع السابق.

خاتمة الفصل الثاني:

يمكن القول في خاتمة الفصل، أن المؤسسات الاقتصادية تشكل مركز اهتمام كبير من طرف الدول والحكومات المختلفة، نتيجة لمزاياها المتعددة على خلق ثورة وتوفير فرص العمالة ودفع عملية النمو الاقتصادي ومن ثم رفاهية الفرد والمجتمع الاقتصادي.

إلا أن المؤسسات في الجزائر تنشط في اقتصاد يشهد تراجع ملحوظ لدور الدولة إضافة إلى الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي من خلال اتفاق الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

إن هذا الاتفاق يمثل تحديا كبيرا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، التي لابد أن تسعى لتوظيف أوضاعها الاقتصادية لمحاربة نظيرتها من المؤسسات الأوربية، فبقاء واستمرار المؤسسات الوطنية مرهون بوجود إدارة متميزة واعية ومدربة تهتم بالبحث والتطوير وتتبنى أفكار جديدة ما من شأنها العمل على تطوير منتجاتها وتقديم كل ما هو جديد لإشباع حاجات العملاء[1].

هذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة اتحاد جمركي أو المنطقة تبادل حر من قبل إحدى الطرفين مع أطراف أخرى على ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاصة باتفاق الشراكة، وفي إطار هذه الاتفاقية:

تلقي التقييدات الكلية والإجراءات ذات الأمر المكافئ على الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر والمجموعة الأوربية عند بدء سريان هذا الاتفاق.

لا يتم إدخال أي حق جمركي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم مماثل عن المبادلات بين المجموعة والجزائر وال يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق.

[1] – لخضر عزي ومحمد يعقوبي، الشراكة الأورومتوسطية وأثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية (إلكترونية)، العدد 14 أكتوبر 2004.

عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من المجموعة الأوربية ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل أقل بما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام وإذا أجري تخفيض على جميع بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

بالنسبة للمنتجات الصناعية ويتعلق الأمر بالمنتجات التي يكون مستواها المجموعة وخاصة بالفصول من 25 إلى 27 من المدونة المشتركة للاتحاد الأوربي والتعريفة الجمركية الجزائرية عن المنتجات المشار إليها[1].

[1] – لخضر عزي ومحمد يعقوبي، مرجع السابق.

الفصل الثالث

مقدمة:

لقد عرف الاقتصاد الوطني انفتاحا كبيرا على العالم الخارجي في إطار ما يسمى بظاهرة العولمة والدخول إلى اقتصاد السوق خاصة بعد إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

المبحث الأول: تأهيل المؤسسة الجزائرية.

المطلب الأول: الإطار النظري للمؤسسة.

لتفادي التأثيرات السلبية لهذا الانفتاح على الاقتصاد الوطني عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة، كان لابد وضع برنامج تأهيل المؤسسات يساعدها على التكيف مع المحيط واستغلال الفرص المتاحة في السوق وتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي.

لقد أصبح مصطلح التأهيل أكثر بحثا واهتماما مقارنة بالمفاهيم التقليدية كالتصحيح الهيكلي وإعادة الهيكلة، فهذه التصورات تهتم بالعوامل الداخلية للمؤسسة، أما التأهيل فقد تشمل العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة.

ويمكن تعريف التأهيل المؤسسة بأنه[1]: "عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها اقتصادي ومالي المستوى الدولي.

كما يعرف أيضا على أنه عبارة مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق.

وأخيرا نستطيع القول أن العملية التأهيل تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى آخر يتميز بالكفاءة المردودية، من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيرتها في العالم.

لقد عملت الجزائر على وضع برنامج لتأهيل المؤسسات الخاصة والعمومية، ويمس هذا البرنامج المؤسسات التي لديها إمكانيات وقدرات تنافسية دائما المؤسسات الأخرى فلا مجال لمساعدتها لأنها غير قادرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة، كما تم التركيز على القطاع الصناعي.

[1] – صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، العدد 03، 2004، ص22.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية.

1- أهداف برنامج التأهيل:

إن أهداف برنامج التأهيل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **على المستوى الكلي:**

عصرنة المحيط الاقتصادي سواء من الناحية المادية أو التنظيمية لأنه يساعد على مواجهة المنافسة الخارجية[1] أو المحلية، فلابد من تطوير المناطق الصناعية وتجسيد سياسات صناعية عامة تشغل كأساس لبرامج العصرنة والتطوير.

- **على مستوى القطاعات:**

يهدف البرنامج إلى ترقية وتدعيم قدرات مختلف الهيئات المتعاملة مع المؤسسة سواء كانت بنوك ومؤسسات مالية، أو إدارات ...الخ.

بالإضافة إلى تنمية وترقية الاقتصاد التنافسي.

- على المستوى الجزئي:

تعيين تنافسية المؤسسات الاقتصادية من خلال تحديث طرق وآليات الإنتاج المستخدمة في المؤسسة وتطوير الكفاءات التسييرية، ومحاولة تقليص نقاط الضعف لديها.

2- مبادئ برنامج التأهيل:

تتمثل هذه المبادئ في:

المبدأ الأول:

توجيه السياسات العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وذلك فيما يخص هيكلة القطاع الصناعي، عبر وضع برنامج تحسين وإعلامي لتوضيح السياسة الصناعية العامة لمختلف المتعاملين، إضافة إلى برنامج لتأهيل المؤسسات والمحيط الذي تنشط فيه.

المبدأ الثاني:

[1] - عبد المجيد قدري، المرجع السابق، ص240.

إبراز الهيئات المرافقة للمؤسسة في إطار مجهودات لإعادة هيكلة مصالحها، وذلك عن طريق تنظيم الدورات التكوينية المتخصصة.

تنظيم وتسيير المناطق الحرة، وإشراك البنوك والمؤسسات المالية[1].

المبدأ الثالث:

برنامج التأهيل برنامج اختياري من طرف المؤسسة وليس إجباريا، ويكمن دور الدولة في الاستجابة لطلب المؤسسات الراغبة في الانضمام لهذا البرنامج.

ولكن يجب أن تتوفر فيها الشروط اللازمة لذلك.

وتتمثل الشروط الواجب توفرها في المؤسسة التي ترغب في الاستفادة من البرنامج التأهيل في نقاط الآتية:

- أن تكون المؤسسة جزائرية.
- أن تكون ضمن قطاع الصناعي أو الخدمات المرتبطة بالصناعة.
- أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري.
- قد مر على مزاولة نشاطها 3 سنوات على الأقل.
- تشغل على الأقل 20 عاملا بصفة دائمة.
- تحقيق نتيجة استغلال موجبة[2].

[1] – تشام فاروق وتشام كمال، دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات، مداخلة في: الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، يومي 17 18 أفريل 2006، ص68.

[2] – قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الغربية، جامعة شلف، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص06.

المطلب الثالث: هيكلة ومراحل تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية.

أولا: هيكلة برنامج التأهيل المؤسسات الجزائرية.

يتطلب برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية تدخل عدة هيئات منها، المديرية العامة للهيكلة الصناعية، اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية، البنوك ومكاتب الدراسات...الخ، ولكن سنركز اهتماما على ثلاثة هيئات أساسية تقع على عاتقها عملية الإشراف على تسيير وتنفيذ برنامج التأهيل.

1- المديرية العامة للهيكلة الصناعية:

تقوم بعدة مهام موكلة إليها من بينها:

- تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل.
- وضع برنامج الإعلام المؤسسات والهيئات المعنية ببرنامج التأهيل.
- التنسيق بين الأدوات التشريعية والمالية لصندوق ترقية المنافسة الصناعية واقتراح تعديلات في النصوص التشريعية والتنظيمية التي لها علاقة مباشرة بإصلاح المؤسسات.
- وضع برنامج لترقية تكوين المسيرين والمتخصصين؟؟؟ لبرنامج التأهيل.

المبحث الثاني: آثار اتفاق الشراكة على المؤسسات الجزائرية.

إن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تسعى كغيرها من المؤسسات إلى خلق الثروة داخل المجتمع وتحقيق التنمية في مختلف مجالات الحياة الأمر الذي يضمن لها البقاء والاستمرار إلا أن التطورات الاقتصادية التي حدثت في الآونة الأخيرة وفي مقدمتها توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية مع الاتحاد الأوروبي ودوخوله حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2005 جعل هذه المؤسسات الاقتصادية أمام تحديات جديدة تتمثل في الانعكاسات التي سترتب هذا الاتفاق.

لاشك أن مشروع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي سيكون له آثار سلبية وأخرى إيجابية على المؤسسات[1].

المطلب الأول: الآثار الإيجابية على المؤسسات الاقتصادية.

بالنظر إلى محتوى اتفاق الشراكة يتضح أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ستستفيد كثيرا من خلال الانعكاسات الإيجابية لمضمون هذا الاتفاق والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

احتكاكات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع المؤسسات الكبرى الأوربية ذات الخبرة والكفاءة في التسيير مما يؤدي بها إلى اكتياب الخبرات والمهارات التسيرية وجعلها تقارب نظرياتها الأوربية انفتاح الاقتصاد الجزائرية في منافسة مع المؤسسات الأوربية مما يدفعها إلى تطوير المنتجات ورفع الكفاءة الإنتاجية وخلق مزايا نسبية تسمح لها لدخول الأسواق الأجنبية وتقييم أرباحها.

[1] – لخضر عزي ومحمد يعقوبي، الشراكة الأورومتوسطية وآثاره على المؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية) العدد 14 أكتوبر 2004.

تقليص تكاليف الإنتاج في المؤسسات الجزائرية الناتج عن انخفاض أسعار الواردات من الموارد الأولية والوسطية والسلع النصف مصنعة وذلك بسبب التخفيض المرحلي في التعريفات الجمركية[1].

إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الجزائرية الدخول إلى أسواق جديدة هي أسواق دولة الاتحاد الأوربي المفتوحة.

اتفاق الشراكة يدعم تدفق التقنيات والتكنولوجيات الحديثة وبالتالي استفادة مؤسساتنا الاقتصادية من التكنولوجيات التي تملكها مؤسسات دول الاتحاد الأوربي واستخدامها في تطويرات إمكانيات الإنتاجية وتطوير نوعية المنتجات والخدمات.

مساعدة المؤسسات الجزائرية على تعلم التقنيات الجديدة في التسويق والتجارة الخارجية وعيي الصرامة في تسيير الموارد البشرية وتكوينها.

يسمح هذا الاتفاق بتدويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات ويدفع بها إلى الدخول في الاقتصاد العالمي[2].

إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين، نتيجة انخفاض في أسعار المنتجات الوسيطية وقطع الغيار المستوردة، وهو ما سوف يعمل على تحسين نتائج المؤسسات المحلية وجعلها في وضع أفضل مما كانت عليه.

[1] – بلال أحمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو عربية، مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات، الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف يومي 17-18 أفريل 2006، ص3.

[2] – تشام فاروق وتشام كمال، المرجع السابق، ص70.

الاستفادة من البرامج والمساعدات المالية التي تقدمها الاتحاد الأوربي والتي من أهمها برامج "ميد 1" و"ميد 2" واستخدامها في عمليات تأهيل المؤسسات الوطنية التي تساعدها على تحسين أدائها وتقوية قدراتها التنافسية.

المطلب الثاني: الآثار السلبية على المؤسسات الاقتصادية.

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوربي يحمل في طياته وانعكاسات سلبية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يتمثل أهمها في[1]:

أولا: المنافسة.

إن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوربية عند دخولها السوق الوطنية سيضع المؤسسات الوطنية أمام منافسة شديدة داخل حدودها فالمؤسسات الجزائرية على الباب المغلق وعدم المنافسة، حيث ظلت لمدة طويلة تعمل في ظل احتكارات وقيود تفرشها الدولة على المؤسسات الأجنبية وخاصة الأوربية ولكن مع دخول اتفاق الشراكة خير التطبيق والبدء في عملية تفكيك الحواجز إلى:

1- تحطيم المؤسسات غير التنافسية التي كانت تتمتع بحماية كبيرة أو ضعيفة.

الصعوبات التي ستواجه المؤسسات الاقتصادية التنافسية ذات الحماية الكبيرة.

الصعوبات التي يمكن أن تواجه المؤسسات العاملة في قطاعات السلع الاستهلاكية.

ثانيا: جانب الأسواق والأسعار.

إن عدم تكافئ القوى الاقتصادية بين طرفي الأوربي والجزائري سيؤثر على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق باقتحام الأسواق وعملية المحافظة على الحصص السوقية، التي كانت موجودة في السابق فضخامته تكاليف منتجات المؤسسات الجزائرية سيؤدي إلى

[1] – قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، العدد 29، جويلية2006، ص03.

ارتفاع أسعارها مع أسعار السلع الأوربية، الأمر الذي يترتب عنه خسارة مؤسساتنا لحصصها السوقية لصالح المؤسسات الأوربية إضافة إلى ما سبق هناك آثار سلبية أخرى منها[1]:

إزالة القيود الجمركية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية للجزائر يؤدي إلى ظهور خطر جديد وهو إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأوربية مما يؤثر سلبا على المؤسسات الإنتاجية الجزائرية.

إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي والمحلي ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها وهذا ما سيضعف المنتوج الجزائري وبالتالي إضعاف المؤسسة الجزائرية.

وجود المنافسة أمام صادرات المؤسسات الوطنية نحو الاتحاد الأوربي بسبب الاندماج المتزايد لدول أوربا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوربي.

ثالثا:في جانب المواصفات والجودة:

إن أهمية الجودة لا تقف عند حدود السلعة ولكنها ترتقي وصولا إلى الجودة المؤسسة ككل وتظهر الجودة بالنسبة للمؤسسة في:

- تحسين الاتصال والتعاون داخل المؤسسة.
- زيادة الابتكار والتحسين المستمر.
- تعزيز المركز التنافسي.
- ترسيخ ثقافة التجديد والإيجابية في العمل.
- تقليص تسبب الهدر داخل المؤسسة.

[1] – أحمد عصمت عبد المجيد، ندوة ما بعد برشلونة، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد 88.

فإذا نظرنا إلى منتجات مؤسستنا الوطنية نجدها تتميز في غالبيتها بنقص جودتها وعدم تطابقها المعايير الدولية على عكس السلع الأوربية، التي تتمتع بجودة عالية الأمر الذي يخلق صعوبات لمؤسساتنا في مواجهة نظيراتها الأوروبية[1].

المطلب الثالث: الإجراءات اللازمة لمواجهة آثار الشراكة.

إن الشراكة الأورومتوسطية في صفتها الثنائية هي أحد أدوات الرئيسية والهامة من أجل تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية الوطنية وتوسيع النسيج المؤسساتي الوطني وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية وإنعاش الاقتصاد الوطني.

غير أن العراقيل والصعوبات التي تخلقها هذه الشراكة أمت مؤسساتنا الاقتصادية تستوجب تدخل أطراف عدة منها:

المؤسسات نفسها والحكومة الجزائرية من أجل تمكين هذه المؤسسات من مواجهة الآثار السلبية لهذه الشراكة ومحاولة الآثار الإيجابية[2].

1- الدور المطلوب من المؤسسات الاقتصادية:

إن الشراكة لوحدها لا تستطيع حل المشاكل والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لذلك على هذه المؤسسات القيام بمجموعة من الإجراءات لمواجهة تحديات اتفاق الشراكة ومن أهم الإجراءات نذكر:

- تحسين نوعية المنتجات وتكييفها مع متطلبات الأسواق المحلية والأجنبية.

عصرنة طرق التسيير والتنظيم والتسويق.

[1] - Boualem Aliouat, les strategies de cooperation un dustrielle edeconomic Paris 1996 p15.

[2] - بلال أحمية، المرجع السابق، ص06.

السعي نحو اجتذاب مستثمرين من دول الاتحاد الأوربي والدخول معهم في شركات إستراتيجية للاستفادة من خبراتهم وتجارتهم في تطوير الصناعة المحلية من جهة وللاستفادة من شبكات التوزيع التي يمتلكونها أو يعرفونها بصورة أفضل في دول الاتحاد الأوربي من جهة أخرى.

استخدام التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الجديدة المولدة للثروة.

تطوير الشراكة بأشكالها المختلفة لو خاصة التالية.

الاستفادة من الخبرات ذات الكفالة العلمية العالية.

2- الدور المطلوب من السلطات العمومية:

على الحكومة الوطنية القيام بمايلي:

- إتمام المزيد من الإصلاحات على مستوى الأنظمة الجبائية والقانونية.
- إصلاح المنظومة المصرفية التي مازالت تعمل بطرق تقليدية تعيق حصول المؤسسات على التمويل ضرورة تدعيم النسبة التحسينية التي تساعد على تحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات.

تشكيل هيئة رسمية لدراسة ومتابعة موضوع الشراكة وأثرها على الاقتصاد وعلى المجتمع الجزائري ككل.

تبسيط عمليات دخول الاستثمار الأجنبية وتشجيعها.

العمل على توسيع دائرة المساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبية لصالح مؤسساتنا الاقتصادية.

تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال تحسين الإنتاج وزيادة قدرة المؤسسات على المنافسة.

ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع المؤسسات الإنتاج وزيادة قدرة المؤسسات على المنافسة.

ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع المؤسسات الإنتاج وزيادة قدرة المؤسسات على تمكين مؤسساتنا الاقتصادية من برامج التأهيل المفتوحة.

إصلاح التعليم التقني والتكوين المهني، وتوجيه نحو إشراك المؤسسات من خلال التأهيل النوعي لاقتصاد المؤسسة.

ضرورة المساهمة في ربط المؤسسات الاقتصادية بمراكز البحث والتطوير بالجامعات ومؤسسات المختلفة.

خاتمة

خاتمة:

وفي الأخير وبعدما تطرقنا إلى هته الدراسة بفصولها الثلاث ولخلاصة لهذه المذكرة نستطيع القول أن الشراكة والأورومتوسطية تسعى بطبيعة الحال إلى إقامة تبادلات حرة بينهما.

وكانت الجزائر نموذجا على هذه الشراكة وانعكاساتها على الأورو متوسطية وكيفية حلها للمشاكل والأزمات التي كانت سائدة آنذاك في الجزائر، من أجل توفير الظروف الملائمة لتحقيق يعرف بالتنمية وإحداث تغيرات على مستوى المؤسسات الاقتصادية ومن هنا يمكننا القول أن الشراكة الأورو متوسطية خلقت جوا من الإصلاحات والانعكاسات الإيجابية بين أطراف المشاركة خصوصا على مستوى المؤسسات الاقتصادية باعتبار أن الاقتصاد هو الذي يحدد قوة وضعف الدول وسير دول جنوب الأبيض المتوسط إلى طريق نوعا ما بعيد عن التخلق وقد سمي بالتنمية وكانت الجزائر باعتبارها نموذج لهذه الشراكة وسعت إلى إيجاد حلول الأزمات المالية واقتصادية من أجل إحداث التغيرات على مستوى مؤسساتها الاقتصادية وكرأي شخصي استنتجت أن رغم المزايا التي توفرها الشراكة الأورو متوسطية حسب المؤتمرات والندوات من دعم مالي واقتصادي وحتى أمني إلا أن الشراكة المستفيد الوحيد منها هم دول الأوربية حيث نرى تسابقها نحو دول الجنوب وذلك لمشاركتها ومساعدتها لكن في حقيقة الأمر الذي جعلها تزيد جلب دول من هاته الدول إلى صالحها وذلك لجعلها سوق وكذلك نهب ثراوتها بشكل جديد أي استعمار بطريقة جديدة وهاته الشراكة لا تعتبر شراكة بل تعتبر تعاون لأن الشراكة تكون بين طرفين متكافئات من كل جوانب وذلك لتبادل المنافع والخبرات أما التعاون فهو الذي يحدث مع الدول النامية والدول المتطورة أي مساعدتها لرفع مستواها المعيشي والاقتصادي والاجتماعي أي إمدادها بالخبرة للتقدم

الفهرس

فهرس المحتويات

بسملة

دعاء

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لشركة الأورو متوسطة

01 **المبحث الأول** : ما هية الشراكة الأورو متوسطة

02 **المطلب الأول**: تعريف الشراكة

03 **المطلب الثاني**: أشكال الشراكة

04 **المطلب الثالث**: الدوافع واهداف الشراكة

05 **المبحث الثاني**: الشراكة الأورو متوسطية مدخل مفاهيمي

06 **المطلب الأول**: تعريف الشراكة الأورو متوسطية

07 **المطلب الثاني**: محاول وأهمية الاتفاق الشراكة بالنسبة للاقتصاد الجزائري

الفصل الثاني: انعكاسات الأورو متوسطية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

09 **المبحث الأول**: اطار مفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية

10 **المطلب الأول**: نشأة المؤسسة الاقتصادية في الجزائر

11 **المطلب الثاني**: تعريف المؤسسة الاقتصادية

12 **المطلب الثالث**: العوائق التي واجهت تطور المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

13 **المبحث الثاني**: واقع المؤسسة الاقتصادية في ظل الشراكة الأورومتوسطية

14 **المطلب الأول**: اطار مفاهيمي للمؤسسة الجزائرية والخصوصية

المطلب الثاني: دوافع وأهداف الخصوصية

15 **المطلب الثالث**: مميزات ومبادئ الخصوصية

الفصل الثالث: تأهيل المؤسسة وأثار الاتفاقية الشراكة على المؤسسات الاقتصادية

26 **المبحث الأول:** تأهيل المؤسسة الجزائرية

27 **المطلب الأول:** الإطار النظري للمؤسسة

28 **المطلب الثاني:** أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية

29 **المطلب الثالث:** هيكلة ومراحل تمثيل برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية

30 **المبحث الثاني:** أثار إتفاق الشراكة على المؤسسات الجزائرية

31 **المطلب الأول:** الثار الايجابية على المؤسسات الاقتصادية

32 **المطلب الثاني:** الآثار السلبية على المؤسسات الاقتصادية

33 **المطلب الثالث:** الإجراءات اللازمة لمواجهة أثار الشراكة

34 **الخاتمـــــــــــــة**